سباق نستطيع أن نربحه

يستطيع العالم – بل ويجب عليه – بناء إطار أقوى للأمن العالمي

محمد البرادعي

يمثّل انتشار الأسلحة النووية والإرهاب أكبر وأهم خطر يهدِّد الأمن العالمي. ومع ذلك ما زالت هناك اختلافات جوهرية في الرأي حول كيفية التعامل مع هذا الخطر المتفاقم الذي يهدِّد بقاءَنا على قيد الحياة. هل ينبغي أن نختار الدبلوماسية أم القوة؟ ما هي المزايا النسبيّة للعمل الجماعي مقابل العمل الإفرادي؟ هل من الأنجع تبني سياسة الاحتواء أم سياسة مبنيّة على الشمولية؟

ليست هذه الأسئلة بالجديدة بأي مقياس، لكنها اكتسبت إلحاحاً مستجدّاً في الوقت الذي تناضل فيه الأمم على الصعيدين الإقليمي والعالمي لاحتواء النزاعات المتفاقمة وأشكال الإرهاب المتطور جداً، والتهديد المتنامي لأسلحة الدمار الشامل.

وفي واقع الأمر نحن في سباق مع الزمن –لكنه سباق نستطيع أن نربحه إذا عملنا سوية.

تبقى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT المرساة العالمية لجهود الإنسانية في كبح انتشار الأسلحة النووية وفي التحرُّك نحو نزع التسلُّح النووي. وليس هناك من شك في أن تنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT ما يزال يقدم منافع أمنية مهمّة بفضل ما يقدّمه من تأكيد بعدم إساءَة استخدام الطاقة النووية لأغراض التسلُّح في الغالبية العظمى للدول التي لا تمتلك أسلحة نووية، وتمثّل هذه المعاهدة أيضاً الاتفاق الملزم الوحيد الذي ألزمت فيه الدول الخمس مالكة السلاح النووي نفسها بالتحرُّك قدماً نحو نزع التسلُّح النووي.

من الواضح كذلك أن الأحداث الأخيرة قد وضعت المعاهدة NPT والنظام الذي يدعمها في موقف كربٍ غير مسبوق يفضح بعضاً من جوانب القصور الأصلية فيها ويشير إلى مواضيع ينبغي تعديلها. ونتساءَل الآن كيف نتحرّك قدماً بأفضل طريقة كي نحقّق الأمن الذي ننشد؟

اقتناص الفرصة

من الواضح أن العالم قد تغيّر. إن ملامح مشهد الأمن الدولي الأساسية تبدَّلت جذرياً خلال العقدين المنصرمين. فمهما أفادت قيمة فكرة الردع النووي خلال الحرب الباردة –إذ سمحت بإبقاء التوازن بين القوتين العظميين رغم الخلاف المتنامي– إلاّ أن الوضع أصبح الآن "أشبه بالفيل في متجر"، لأن الترسانات النووية للدول الخمس المعترف بها دولاً نووية في المعاهدة NPT أصبحت موضع استياء متزايد من قبل الدول "غير المالكة للأسلحة النووية"، والأسوأ من ذلك أن تصبح نموذجاً تحتذي به دول ترغب في مواصلة برامج سرِّية لإنتاج أسلحة الدمار الشامل على أمل أن يجلب لها ذلك الأمن والرفعة.

إنها قمّة سخرية القدر في بيئة أمن الوقت الحاضر أن يكون الفاعلون الوحيدون الذين يمكن لهم، فرضياً، أن يجدوا فائدة في أفتك الأسلحة –ويمكن أن يستخدموها دون تردد– هم المجموعات المتطرفة. ولا يشكِّل الردع النووي حائلاً فعّالاً على الإطلاق ضد مثل هذه الجماعات، فهم لا يشكِّلون مدناً يمكن قصفها بالقنابل كرد فعل، ولايهتمون بالبقاء على قيد الحياة. ولكن حتى ونحن نتخذ الإجراءات الضرورية لحماية أنفسنا من هجوم إرهابي بالأسلحة النووية فإننا نبقى متلكئين وغير مقتنعين بالحاجة إلى أن نتخلّص من هذه الأسلحة سريعاً.

لماذا؟ الجواب، برأيي، هو أن المجتمع الدولي لم ينجح حتى الآن في إيجاد بديل لمبدأ الردع النووي كأساس للأمن الدولي.

لن تختفي الأسلحة النووية إلا بعد إيجاد إطار أمن جماعي يمكن الاعتماد عليه في ملء الفراغ. كان ينبغي أن تفيد عواقب الحرب الباردة كمدخل منطقي يمثّل هذا الجهد. فالتغيّرات الحاصلة في مشهد الأمن الدولي كانت واضحة؛ ولكننا نحن الذين لم نفعل شيئاً لنتأقلم مع هذه التغيّرات ليس إلاّ.

إن كان هناك بريق أمل لتطويق هذه السحابة القاتمة، فهو أن الفرصة مازالت سانحة. ونشير إلى أن آخر محاولات مجابهة أسلحة الدمار الشامل الوهمية في العراق، وكشف النقاب عن برامج الأسلحة النووية السرية في ليبيا، وفهم مدى وطبيعة برنامج إيران النووي غير المصرَّح به، وإعادة كوريا الشمالية إلى نظام المعاهدة NPT وتفكيك

أي برنامج نووي يمكن أن يكون لديها، ومنع الإرهاب النووي، قد جذبت انتباه العالم كله لأن ينشغل في قضية عدم الانتشار النووي والأمن النووي.

إننا نحن من يسخِّر تلك الطاقة. فإذا كنّا حقاً ننوي بناء ثقافة أمن عالمي مبنيّة على التماسك الإنساني والقيم الإنسانية المشتركة –وهي إطار أمن جماعي يخدم مصالح كل الدول بالتساوي، ويجعل الاعتماد على الأسلحة النووية أمراً من الماضي– فإن الوقت قد حان.

بناء إطار أمن جماعي

يبقى السؤال، كيف؟ ومن هي الجهة التي تتحمل مسؤولية بناء إطار الأمن الجماعي هذا؟ هل هي مبادرة يقوم بها صانعو السياسة؟ أم مجلس الأمن؟ أم المجتمع العلمي؟

الجواب، بالطبع، هو أن الأمر يحتاجنا جميعاً. وينبغي أن يحدث تقدم على كلِّ الجبهات السياسية والعلمية والاجتماعية. ويجب أن نتحمل جميعاً مسؤولية التحرّك.

إن الاعتماد على الأسلحة النووية ما هو إلا وصفة لتحطيم الذات. وإنه لأمر مشجِّع أنني أجد أناساً من جميع القطاعات في المجتمع يتقدَّمون باقتراحات حول كيفية التصدي لتحديات انتشار الأسلحة النووية والحدِّ منها. وبرأيي، أن ذلك يمكن أن يكون البداية لمناقشة نحتاجها كثيراً حول الأمن –وعلينا أن نفعل كلَّ ما بوسعنا لتنشيط هذا الحوار ودفعه إلى الأمام وإبقائه نصب أعين الجمهور.

وعلى الصعيد السياسي ورسم السياسات، يجب أن تركِّز القيادة على إحياء وتقوية مصداقية مقاربات متعددة الجوانب لحلّ النزاعات وتهديدات الأمن الدولي –تلك النزاعات والتهديدات التي تمتد من الحفاظ على البيئة إلى ضمان احترام حقوق الإنسان والعمل من أجل تنمية مستدامة وكذلك الحدّ من أسلحة الدمار الشامل– هذه التهديدات التي، في عالمنا المعولم، لا يمكن حلّها إلا عبر مقاربة متعددة الأطراف يمكن فيها احتواء المصالح والقوى المتنافسة والتوفيق فيما بينها. إن منظومة الأمن الجماعي الذي عُلِّقت عليها الآمال في ميثاق الأمم المتحدة لم تكن أبداً عملية ولافعَّالة بصورة تامة. يجب أن تكون هذه نقطة بدايتنا.

ولبضعة سنوات، تركّزت الجهود المبذولة لإعادة تشكيل مجلس الأمن إلى حدٍّ كبير على التساؤل حول ما إذا كان ينبغي إضافة دول أخرى إلى الدول الدائمة العضوية. وبرأيي أن مثل هذا التغيير سيفيد في جعل مجلس الأمن أكثر تمثيلاً لواقع العالم الراهن، وفي إزالة المتلازمة الحالية المتمثلة في كون الدول الخمس نفسها التي تقرُّ المعاهدة NPT هي الدول ذات الحق بامتلاك أسلحة نووية وهي نفسها التي تحتل المقاعد الدائمة في مجلس الأمن.

ولكن حتى يأخذ مجلس الأمن دور القيادة الذي صُمِّم من أجله، فإن إصلاحه يجب أن يركِّز على مواضيع تتعدّى قضايا العضوية. فعلى مجلس الأمن أن يكون قادراً ومستعداً للانخراط بسرعة وحزم في كلٍّ من الدبلوماسية الوقائية وإجراءات التعزيز باستخدام الآليات والطرق الضرورية المتاحة لمواجهة التهديدات الحالية والمستقبلية للسلم والأمن العالميين.

وينبغي أن يتضمّن هذا آليات دبلوماسية وقائية لتسوية الخلافات التي تنشأ داخل الدول وفيما بينها. إن المذابح في رواندا والوضع المروع في دارفور حيث يموت 10000 إنسان في كلِّ شهر، يمثلان مثالين لافتقار التدخل المبكِّر والحاسم من قبل مجلس الأمن.

إذا كنّا حقاً ننوي بناء ثقافة أمن عالمي مبنيّة على التماسك الإنساني والقيم الإنسانية المشتركة –وهي إطار أمن جماعي يخدم مصالح كل الدول بالتساوي، ويجعل الاعتماد على الأسلحة النووية أمراً من الماضي– فإن الوقت هو الآن.

وكذلك ينبغي أن يستطيع مجلس الأمن، وبشكل فوري، فرض عقوبات "ذكية" يمكنها أن تستهدف حكومة ما دون إلحاق بؤس بمواطنيها الذين لا حول لهم ولا قوة، على غرار ما شاهدنا في العراق. كما ينبغي أن يمتلك مجلس الأمن القوات الكافية للتدخل في الحالات المتوقعة – بدءاً من صيانة النظام والقانون ومروراً برصد الحدود وانتهاءً بمكافحة العدوان. وأيضاً، برأيي – ينبغي على مجلس الأمن أن يكون قادراً على إجازة العمل الحربي الجماعي الوقائي حين تستحق جسامة التهديد وقرب وقوعه مثل ذلك الفعل.

تُعدُّ زيادة فعّالية مجلس الأمن وعلاقيته خطوة أساسية نحو منظومة عملية للأمن الجماعي. كما تُعدُّ مثل هذه المنظومة البديل الوحيد عن اعتماد بعض الأمم حالياً (بما في ذلك دول الأسلحة النووية وحلفاؤها)، على الردع النووي –في مقاربة تضع "الصالحين مقابل الطالحين فتجعل بعض الدول تحاول لامحالة تحقيق النديّة. إن قيام منظومة أدائية للأمن الجماعي هو البديل الوحيد للمقاربات العشوائية في التعامل مع قضايا الأمن– التي تتراوح بين عدم العمل أو العمل بشكل متأخر من جانب المجتمع الدولي وبين الحلول الوحيدة الجانب وحلول التعويل على الذات لدولة ما أو لمجموعات من الدول.

عند وجود منظومة عيوشة (قابلة للحياة) للأمن الجماعي، قد يجد صانعو السياسة والقادة السياسيون أنه من الأسهل عليهم تحقيق تقدم على جبهة مراقبة الأسلحة النووية، مثل وضع معاهدة حظر التجارب النووية موضع التنفيذ والتفاوض على معاهدة يمكن التأكد من صحتها حول قطع دابر المادة القابلة للانشطار.

وضع مرجعيات للأمن

يجب في رأيي بذل كلّ جهد، ابتداءً من مؤتمر مراجعة المعاهدة NPT للعام 2005 واستمراراً في مسارح أخرى، للاتفاق على مرجعيات بخصوص عدم الانتشار النووي ونزع الأسلحة، وينبغي أن تتضمن هذه المرجعيات: حث جميع الدول على وضع البروتوكول الإضافي لاتفاقات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية موضع التنفيذ؛ وعلى تمتين الضوابط المتعلقة بتصدير المواد النووية وتقاناتها وجعلها رسمية؛ وعلى التكاتف للتوصل إلى مراقبة متعددة الجوانب للأجزاء الحسّاسة من دورة الوقود النووي (التخصيب وإعادة المعالجة وإدارة نفايات الوقود وطرحها؛ وضمان أن الدول لا يمكنها الانسحاب من المعاهدة NPT من دون تداعيات واضحة، بما في ذلك المراجعة الفورية واتخاذ الإجراء المناسب من قبل مجلس الأمن. وينبغي على المجتمع الدولي أيضاً أن يعمل بسرعة على إنقاص مخزونات اليورانيوم المخصب والبلوتونيوم في العالم، وعلى تقوية حماية المواد والمنشآت النووية.

إحدى هذه المرجعيات الأساسية ستكون خريطة طريق متماسكة بخصوص نزع تسلُّح نووي محقَّقٍ وكامل لا عودة عنه، وذي جدول زمني لا تشترك فيه فقط دول المعاهدة NPT المالكة للأسلحة النووية بل ويشمل كذلك الهند والباكستان وإسرائيل، ويتم وضعها أخيراً موضع التنفيذ.

ومنذ عهد قريب، عبّر وزراء خارجية كلٍّ من البرازيل ومصر وإيرلندا والمكسيك ونيوزيلندا وجنوب أفريقيا والسويد عن رأيهم مجتمعين في قولهم: "إن عدم انتشار الأسلحة النووية و نزع التسلُّح هما وجهان لعملة واحدة، ويجب متابعتهما بشكل نشط". والآن بعد ثلاثين عاماً من إقرار المعاهدة NPT، ومع انتهاء الحرب الباردة وبقاء أكثر من 30000 سلاح نووي صالح للاستخدام، ينبغي أن يكون مفهوماً أن العديد من الدول غير النووية لم تعد راغبة بأن تقبل بشكل موثوق بأن التزام دول السلاح النووي بتعهُّداتها لنزع سلاحها طبقاً للمعاهدة NPT يتمتع بالمصداقية.

لقد وصلنا، حسب رأيي، إلى مفترق طرق: فإما أن يكون هناك التزام واضح بالتحرك قدماً نحو نزع التسلُّح النووي، أو أنه ينبغي علينا أن نسلِّم بحقيقة مفادها أن دولاً أخرى سوف تسعى لتوازن خطر غير انتشار السلاح النووي. لا ينبغي بحالٍ من الأحوال التقليل من صعوبة تحقيق هدفنا النهائي –وهو إزالة كلّ الأسلحة النووية. ولكن في الوقت نفسه، يجب ألا تستخدم هذه الصعوبة ذريعة لإخفاق الشروع في عملية تخفيض الترسانات الحالية من الأسلحة النووية تخفيضاً جذرياً، وفي الوقت نفسه استكشاف تطوير آليات استجابة جماعية نحتاجها ضد أية محاولات سرية تجري في المستقبل وتكون ذات علاقة بانتشار الأسلحة النووية.

توحيد القوى للتغيير

أحب أن أؤكد كذلك على دور العلماء في تقدُّم أهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، وفي مسؤولية الفعل المنوطة بالمجتمع العلمي. فالعلم هو الذي ابتلانا بالقنبلة الذرّية. وإذا كان علينا أن نتخلّص من الأسلحة النووية فسوف نحتاج إلى جهد شديد مساوٍ من طرف الباحثين العلميين –كي يطوِّروا أدواتٍ مبتكرةٍ للتحقُّق النووي وآلياتٍ لتخفيض احتمال انتشار المواد والتقانة النووية.

في مجال التحقُّق النووي، على سبيل المثال، فإن تحقيق تقدُّم في أخذ العيِّنات من البيئة وفي تقنيات التحليل يمكِّن مفتشي الوكالة الدولية من أن يحدِّدوا، بصورة أدق بكثير، طبيعة جسيمات مفردة من اليورانيوم ومصدرها – وهذا يساعدنا في اكتشاف الأنشطة غير المعلنة. كما أن تقانة التصوير من الأقمار الصناعية وتقنيات تحليل المعلومات المتقدمة وسَّعت كذلك مَقْدرات التحرّي. وعلى المدى الطويل، قد يقوى العلم على إيجاد طرق وآليات تبطل تأثير الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

إن انتشار الأسلحة النووية إرث نشارك به جميعنا، وفي النهاية كلُّ مواطنٍ معنيٍّ يشارك كذلك في مسؤولية الفعل. وفي البلدان التي تتراوح من الأكثر قوة إلى البعض الأقل تطوراً، تتزايد قوة صوت المواطن في المناقشات السياسية. ومن المهم جداً أن نشرك أفراداً من كلِّ قطاعات المجتمع في حوار عام حول الأمن الدولي – كي نذكِّرهم بالخطر المتواصل من حرب نووية ولنوضِّح لهم وجود خيارات أخرى ممكنة ولنقدِّم لهم سبلاً للمشاركة. علينا أن نستمر في تطوير وتحسين اقتراحات التصدِّي وفي لفت انتباه الحكومات وقادة الرأي، وفي تشجيع مناقشات جماهيرية حول عدم الانتشار ونزع التسلُّح النوويين، الأمر الذي يمكن أن يصبح قوة يستحيل تجاهلها. ولم تكن، في يومٍ من الأيام، الجهود المبذولة لإيجاد اقتراحات تهدف إلى إبعادنا عن الاعتماد على الأسلحة النووية والردع النووي أكثر إلحاحاً ومساساً منها في وقتنا الحاضر.

إعادة التفكير بأمننا

لقرون عديدة، وربما لآلاف السنين، كانت استراتيجيات الأمن تُبنى على التخوم: جدران محيطة بالمدن وحرس حدود واستخدام التجمعات الدينية أو العرقية أو فئات غيرها في فصل الصديق عن العدو. لكن هذه الاستراتيجيات لم تعد تصلح. فالمجتمع العالمي أصبح متشابك المصالح في ظلِّ الحركة الدؤوبة للناس والأفكار والبضائع. وكثير من نواحي الحياة العصرية (الاحترار العالمي وشبكة الاتصالات عبر الإنترنت والتجارة العالمية، وبالتأكيد، الحرب ضد الإرهاب) تشير إلى حقيقة مفادها أن الجنس البشري قد دخل باباً لا يمكن العودة إليه والدخول فيه ثانية.

مع ذلك، وعلى الرغم من كلِّ التقدُّم الذي أحرزناه في التواصل على مختلف المستويات، فإننا ما نزال نفكّر بفردية وبدون ترابط مع الآخرين. نحن نفكّر عالمياً في مجال التجارة، ولكننا مازلنا نفكّر محلِّياً فيما يخص الأمن. نحن نقدّر ونستحسن اتصالاتنا عبر شبكة الإنترنت ولكننا نعزف عن التعاضد في أمور الفقر المدقع. لقد أشار المدير التنفيذي جيمس موريس لبرنامج التغذية العالمي منذ أمدٍ قريب إلى أنه "يوجد اليوم نحو 800 مليون جائع في العالم، نصفهم تقريباً من الأطفال". ومع ذلك أنفقت حكومات العالم 900 بليون دولار في العام الماضي على الأسلحة. أيمكنُ أن تكون أولوياتنا مشوّهة؟

سبع خطوات لرفع مستوى الأمن

في مقال حديث نشرته مجلة فاينانشل تايمز، عرض المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية محمد البرادعي اقتراحه المؤلف من سبع خطوات لرفع مستوى الأمن في العالم. لقد قال بأن ثلاث ظواهر تتمثَّل في ظهور السوق السوداء للمواد النووية وفي الجهود المصمِّمة من قبل دول إضافية للحصول على تقانة إنتاج المواد الانشطارية التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية وفي الرغبة الواضحة لدى الإرهابيين في الحصول على أسلحة الدمار الشامل، قد غيّرت جذرياً المشهد الأمني.

كما قال: "إن المنظومة نفسها – المتمثِّلة في النظام الذي ينفذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية NPT تحتاج بوضوح إلى تعزيز"

وقد دعا الدول التي ستجتمع في مؤتمر مراجعة المعاهدة NPT أيار/مايو عام 2005 إلى اتباع سبع خطوات لتقوية الأمن العالمي وهي التالية:

❶ إيقاف إنشاء منشآت جديدة لتخصيب اليورانيوم وفصل البلوتونيوم لمدة خمس سنوات. إذ لا يوجد سبب ملحّ لبناء المزيد من هذه المنشآت التي لها علاقة بانتشار الأسلحة النووية؛ فالصناعة النووية لديها ما هو أكثر مما يكفيها من القدرة على تزويد محطات توليد الكهرباء ومراكز البحوث بالوقود.

وحتى تكون فترة التوقف مقبولة من الجميع، تتعهد البلدان التي تملك هذه المنشآت بضمان تزويد الوقود النووي بسعر مناسب للاستخدامات الحسنة النيّة، ثم يُستفاد من فسحة هذه السنوات الخمس لتطوير خيارات أفضل طويلة الأمد لإدارة هذه التقانات (على سبيل المثال، في مراكز إقليمية تحت رقابة متعدِّدة الدول).

و للمضي قدمًا في هذه الأفكار، كلَّف الدكتور البرادعي مجموعة من الخبراء النوويين الدوليين، وسوف تُطرح اقتراحاتهم في مؤتمر أيار/مايو.

❷ الإسراع في الجهود الحالية، التي تقودها مبادرة الولايات المتحدة لتقليص الخطر العالمي US Global Threat Reduction Initiative ومبادرات أخرى، لتعديل مفاعلات الأبحاث في جميع أنحاء العالم التي تعمل على يورانيوم عالي التخصيب – وبخاصَّة تلك التي تعمل بالوقود المعدني الذي يمكن أن يُستخدم بسهولة كمواد لصنع قنبلة. ويهدف هذا التعديل إلى تحويل هذه المفاعلات إلى مفاعلات تستخدم اليورانيوم المنخفض التخصيب، إلى تسريع البحث التقني حول كيفية جعل اليورانيوم العالي التخصيب غير ضروري لكلِّ التطبيقات النووية للأغراض السلمية.

❸ رفع سقف معايير التفتيش بتوطيد "البروتوكول الإضافي" ليكون الضابط في التأكد من الالتزام بالمعاهدة NPT. ومن دون السلطات الموسّعة لهذا البروتوكول، تكون صلاحيات الوكالة الدولية للطاقة الذرّية في التفتيش محدودة إلى حدٍّ كبير. ولقد برهن على قيمته مؤخراً في إيران وليبيا وفي أماكن أخرى، ومن الضروري فرضه على كلِّ الدول.

❹ الطلب من مجلس الأمن العمل سريعاً وبحزم في حالة انسحاب أي بلد من المعاهدة NPT، إذا كان الانسحاب يطرح تهديداً للسلم والأمن الدوليين.

❺ الطلب من كلِّ الدول العمل على تطبيق قرار مجلس الأمن رقم 1540 الصادر مؤخراً، بأن تلاحق وتقاضي أي تجارة غير مشروعة بالمواد والتقانة النووية.

❻ الطلب من الدول الخمس التي تمتلك أسلحة نووية الأعضاء في المعاهدة NPT– أن تسرع في تنفيذ "تعهداتها التي لا لبس فيها" فيما يخص نزع التسلُّح، وإكمال الجهود مثل معاهدة موسكو لعام 2002 بين روسيا والولايات المتحدة. وسيكون التفاوض لإبرام معاهدة غير قابلة للنقض تحظر إنتاج المواد القابلة للانشطار لبرامج صنع الأسلحة النووية نقطة بداية يُرحَّب بها.

❼ الاعتراف بوجود أزمات متأججة منذ أمد طويل تؤدي إلى انتشار الأسلحة النووية – في مناطق مثل الشرق الأوسط وشبه جزيرة كوريا والعمل على حلِّ مشكلة النواقص الأمنية الحالية وتقديم تطمينات أمنية حيث توجد حاجة إليها. وفيما يخص الشرق الأوسط، الطلب من كلِّ الأطراف مواصلة حوار حول أمن المنطقة كجزء من عملية السلام. أحد أهداف هذا الحوار هو جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية.

وقال البرادعي: "ما من خطوة من الخطوات المذكورة آنفاً يمكن أن تعمل بمفردها. فكلُّ خطوة بحاجة إلى تنازل من أحد الأطراف. ولكن بتوفر القيادة الجماعية من كلِّ الجوانب، فإن هذه الرزمة من المقترحات ستحقق مكاسب للجميع".

هذه تركيبة عقل يجب علينا تغييرها. ففي هذا القرن، وبالتحديد في هذا الجيل، يجب علينا إيجاد مقاربة جديدة نحو أمن قادر على أن يتجاوز الحدود، مقاربة شاملة ترتكز على قيمة حياة كلّ إنسان. وكلّما أسرعنا في تحقيق هذه النّقلة، نسرع في تحقيق هدف كوكب ينعم بالسلم والعدل سمة له.

د. محمد البرادعي *هو المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرّية. هذا المقال هو مقتطفات من خطبة ألقاها في شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2004 في مركز الأمن والتعاون الدوليين التابع لجامعة ستانفورد في ستانفورد، كاليفورنيا، الولايات المتحدة.*

البريد الإلكتروني: Official.mail@iaea.org